

واستتبط منه الدلالة لصحة الحاق ما زاد على الاسبوع  
 بالثاني منه اي فيما اذا نواه ولم يتمه قال وهذا اللغاق  
 فاسد لان ما روى الاسبوع اشتملت عليه نية الاسبوع  
 وهي صحيحة لوجود القصد الى المشروع في العبادة  
 من الاسبوع ثم عرض قطع العمل فلا يحبط ما مضى  
 بخلاف ما زاد بخلاف ما زاد عليهم فلم يشتمل على نية  
 صحيحة لان الطائيف خرج عن الطواف الشرعي  
 باستكمال سبع ويحتاج في الزيادة لتجدد نية ثم ما  
 تقدم عن الشافعي والحنبل الطبري من حصول ثواب  
 المفعول عند السبع عند القطع للباقي محمول على  
 من قطعه لعذر والا فلا ثواب له نظير ما صرحوا به  
 في قطع الموضوء وغيره وان كان الطواف في حج او  
 عمرة او فيها كالقران فلا ولي في نوي بتعيين انه  
 ركن الحج مثلا واوجبه فان لم ينو ذلك كما ذكره  
**طوافه** ان وجهه قصد الفعل منه ولا يحتاج للتعيين  
**على الاصح** لان نية الحج شمله بفتح الميم اي نية  
**كما تشمل الوقوف وغيره** من اركان النسك فلا  
 يحتاج عند عمل كل ركن من اركانه لنية تخص ودخل  
 في كلامه طواف القدوم فلا يحتاج لنية وطواف  
 الوداع يحتاج للنية كما رجحه ابن الرفعة وغيره اذا  
 المصنف عند الشافعي انه ليس من المناسك قال  
 الرملي بل يتجه وجوب النية فيه وان قلنا انه مناسك  
 لوقوعه بعد التحلل الثاني وهو من جنس عبادة تحتاج  
 لنية

لنية ويفرق بينه وبين التسليم الثانية من الصلاة  
 بانه على صورة عبادة مستقلة محتاجة لنية  
 قطعت التسوية لانقضائه معظم المناسك وخالف  
 الشارح فاختر في التحفة انه ان وقع عقيد النسك  
 لم يجب له نية نظر التسوية والا وجبت لان نقلها  
**واذا قلنا بالاصح ان النية لا يجب** اي بتعيين انه  
 فرض اولك **فالاصح انه يشترط** لصحة  
**ان لا يصرفه لقرض اخر** غير الطواف ولو مع قصد  
 الطواف للتشريك بين العبادة وما يضربها من  
 الصرف لما ذكر **من طلب غريم** مصدر مضاف  
 لفاعل اي لهذا الطائيف او للمفعل اي طلبه غريبا  
 له من ميسر له طالبا ومطلوبا **ومحوه** من الضوافة  
**فلو صرفه** لما ذكر **لا يصح طوافه** لفقد شرط  
 المانع وفارق الوقوف حيث لا يصرفه الصارف  
 بان الطواف قرينة في نفسه بخلاف الوقوف والرمي  
 كالطواف كما قاله ابن العماد رد المحتار الاستنوي قال  
 ابن العماد ان جنس الرمي مما يتقرب به كرمي الهدى  
 فهو قرينة في نفسه فقبل الصرف كالطواف بخلاف  
 الوقوف انتهى ويؤيده ما ياتي من استلزام قصد  
 الرمي بخلاف قصده الموقوف فلا يشترط وبان من  
 عليه رمي او طواف فرمي او طاف عن غيره وقع  
 عن نفسه وبما تقر به علم ان الذي ينبغي اعتماده  
 ان السعي كالطواف لان جنسه مما يتقرب به

مقابل

و  
ان